الثورة
الاحد 22 شوال 1433 هـ - 9 سبتمبر 2012م العدد (17463)

ألمانيا تستأنف تمويل المشاريع المتوقفة جراء الأزمة السياسية

■ ،،صنعاء/سبأ

التقى وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس المدير الإقليمي للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افر يقيا في مؤسسة التعاون الفني الألمانية " جي آي زد" ايفن تورلن .

وجرى خلال اللقاء بحث جملة من القضايا المتصلة بالتعاون الثنائي بين اليمن وألمانيا الاتحادية وسبل تعزيزه وتطويره وبما يخدم المصالح المشتركة.

كما ناقش الجانبان التفاصيل المتعلقة بآلية تنفيذ المشاريع الممولة من الحكومة الألمانية في اليمن حيث تم الاتفاق في هذا الصدد على عقد اجتماعات دورية للجنة اليمنية – الألمانية المشتركة لمتابعة سير تنفيذ هذه المشاريع .

كما تم الاتفاق بين الجانبين على استئناف ألمانيا الاتحادية تمويل المشاريع التي تم تعليق تنفيذها جراء تداعيات الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن العام المنصرم وذلك في قطاعات المياه والتعليم .

وأشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بمستوى التعاون القائم بين اليمن وألمانيا الاتحادية مؤكدا حرص اليمن على توسيع وتطوير مجالات التعاون الثنائي .

من جهته أكد المدير الإقليمي للمشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حرص الحكومة الألمانية على توسيع مجالات التعاون الثنائي مع اليمن، منوها في هذا الصدد بأنه سيتم تمويل مشاريع جديدة في قطاعات تنموية أخرى في إطار برنامج الدعم الألماني لليمن .

حضر اللقاء وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبدالعزيز ورئيس المكتب الفني بالوزارة الدكتور علي الجبل ومدير عام التعاون مع أوروبا والأمريكيتين الدكتور أحمد حمود الشبامي.

فتح مظاريف مشاريع في الصحة والتعليم الفني بالحديدة

■ ،،الحديدة/سبأ

فتحت أمس بمحافظة الحديدة بحضور المحافظ أكرم عبدالله عطية وأمين عام المجلس المحلي للمحافظة حسن أحمد هيج، مظاريف عدد من المشاريع في مجالي الصحة والتعليم الفني بتكلفة ١٩٠ مليون ريال بتمويل من المجلس المحلي بالمحافظة.

وتشمل تلك المشاريع بناء ملحق إضافي لمركز الحروق بهيئة مستشفى الثورة العام بتكلفة ١٦٠ مليون ريال، وتوريد علاجات وأدوية لمركز الحروق بتكلفة ٢٠ مليون ريال، وترميم مبنى مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمديرية الحالي بتكلفة ١٠ ملايين ريال.

حضر فتح المظاريف رئيس لجنة التخطيط والمالية بالمجلس المحلي إبراهيم المعمري.

إعادة توزيع القوى العاملة بديوان محافظة حجة

■ ،،حجة/سبأ

وجه أمين عام المجلس المحلي بمحافظة حجة أمين صالح القدمي بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام الشؤون المالية والإدارية بديوان عام المحافظة عبدالله نصار لإعداد تقرير حول توزيع القوى العاملة بالديوان خلال ثلاثة أيام.

جاء ذلك خلال اجتماعة أمس مع مدراء عموم الإدارات بديوان عام المحافظة، وكلف الأمين العام مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة برفع التقارير اليومية بمستوى الانضباط الوظيفي بالديوان.

وفي الاجتماع أكد الأمين العام على ضرورة التزام كافة الموظفين بالدوام الرسمي بما يكفل تسهيل معاملات ومصالح المواطنين، مشيراً إلى أن مبدأ الثواب والعقاب سيلقى تطبيقاً على أرض الواقع من اليوم وصاعداً، حتى لا يتساوى العامل المنضبط مع غيره في الأجر والعقاب، داعياً كافة الموظفين إلى استشعار المسؤولية الملقاة على عاتقهم تجاه أعمالهم ومهامهم المناطة بهم.

مناقشة تنفيذ البرنامج الاستثماري بمحافظة صنعاء

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقش المكتب التنفيذي لمحافظة صنعاء في اجتماعه أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة عبد الغني حفظ الله جميل تقارير الأداء لعدد من المكاتب التنفيذية ونشاطاتها ومستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري.

واستعرض الاجتماع التقرير المقدم من مكتب الواجبات الزكوية حول الإيرادات خلال الفترة الماضية وخصوصا شهر رمضان المبارك بالمحافظة والتقرير المقدم من كهرباء منطقة صنعاء، حول مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري لعامي ٢٠١١-٢٠١٢م بشأن المشاريع الكهربائية بالمحافظة.

وأشاد المكتب التنفيذي في الاجتماع الذي حضره أعضاء الهيئة الإدارية بجهود الإدارة العامة للواجبات الزكوية المبذولة في تحصيل الزكاة وتنمية الإيرادات وكذا جهود كهرباء منطقة صنعاء في تحسين خدمات الكهرباء في عدد من مديريات المحافظة وبشكل ملحوظ.

كما استعرض الاجتماع تقرير مكتب الأشغال والطرق بشأن الإنجازات المحققة حول العشوائيات.

الفرص الاستثمارية لسيدات الأعمال في ورشة عمل بذمار

■ ،،ذمار/رشاد الجمالي

تدشن الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة ذمار الأربعاء القادم بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية ومنظمة (GIZ) الألمانية ورشة العمل الخاصة بالفرص الاستثمارية المتاحة لسيدات الأعمال خلال الفترة ١٢- ١٣/٩/٢٠١٢م، بمشاركة خمسين سيدة أعمال من ثمان محافظات.

أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ محمد محمد دادية رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة، المحاور التي تتضمن الفرص الاستثمارية ورؤيتها لتنفيذ هذه الفرص في المحافظة، وكيفية تقديم كافة التسهيلات والخدمات التي تحتاجها سيدات الأعمال في المحافظة.

منوهاً بأنه سيتم خلال الورشة التدشين الرسمي لإدارة سيدات الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة، والتي تعتبر أحد الروافد التشجيعية لهذا القطاع الهام في المجتمع.

ولفت دادية أهمية هذه الإدارة في النهوض بشريحة سيدات الأعمال بما يتواكب مع الخدمات الحديثة لعصر التكنولوجيا من خلال الآلية التي توضع للخروج بها إلى الواقع.

مؤكداً أن إقامة هذه الورشة في الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة تأتي حرصاً منها على دعم رجال وسيدات الأعمال والتجار للنهوض بهم وتقديم سبل الدعم المادي والمعنوي والتدريبي في المحافظة لإقامة المشاريع الاستثمارية بالمحافظة.

السقطري يؤكد اهمية دور هيئة المصائد في تطوير النشاط السمكي

■ ،،صنعاء / سبأ

أكد وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري اهمية دور المصائد السمكية في تطوير وتنظيم النشاط السمكي والاهتمام بالصيادين.

وأشار الوزير السقطري في اجتماع عقد أمس بصنعاء وضم وكلاء الوزارة ورؤساء هيئة المصائد السمكية الى اهمية التنسيق مع السلطات المحلية لتنفيذ اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع السمكي بهدف الحفاظ على الثروة السمكية..مؤكدا اهمية الاستفادة من العمالة الموجودة والحفاظ على حقوقها كونها تمتلك خبرة في إدارة النشاط السمكي .

وأكد وزير الثروة السمكية على ضرورة الاهتمام بتنظيم وإدارة مراكز الانزال السمكي على طول الشريط الساحلي..منوها باهتمام المانحين بدعم نشاط هيئة المصائد السمكية باعتبارها احد الاصلاحات الهيكلية والتنظيمية للقطاع وتمثل البنية التحتية لتنظيم وتطوير القطاع السمكي.

وفي الاجتماع قدمت عدد من المداخلات والملاحظات من الوكلاء ورؤساء الهيئات حول تطوير الأداء في القطاع السمكي والصعوبات التي تواجه انشطة هيئات المصائد السمكية.

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في يوليو بنسبة ١,٨٢٪

■ ،،كتب/أحمد الطيار

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء أن الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفع في شهر يوليو ٢٠١٢م بنسبة قدرها (١,٨٢٪) إذ زاد إلى ١٥٠,٧٠ نقطة مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٢م، والذي بلغ الرقم القياسي فيه ١٤٨,٠١ نقطة.

وعزا أمين محمد العلفي مدير عام إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية بالجهاز المركزي للإحصاء ذلك إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الخضروات والفواكه الطازجة بمعدل تضخم (١٥,١٦ ٪) تليها مجموعة الفواكه الطازجة والمجففة بمعدل تضخم (٦,٠٥ ٪) تليها مجموعة الألبان ومشتقاته بمعدل تضخم (٢,٧١ ٪).

واشار الاخ العلفي في تصريح خص به «الثورة» إلى أن مجموعة الحبوب ومشتقاتها وصل معدل تضخمها إلى (٢,٥٨٪) تليها مجموعة السكر ومنتجاته بمعدل تضخم (٢,١١٪) فيما بلغ معدل مجموعة اللحوم (٢,٠٩ ٪) تليها مجموعة الأسماك بمعدل تضخم (٢,٠١٪) ومجموعة زيوت الطعام بمعدل تضخم (١,٥٦ ٪).

واوضح أن مجموعة البهارات ومجموعة المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولية سجلت معدلات تضخم بسيطة تصل إلى (٠,٦٤ ٪ - ٠,٦١ ٪).

ومضى يقول :المجموعات التي سجلت انخفاضاً شملت مجموعة التبغ والسجائر والقات بمعدل تضخم (١,٥٠٪) ومجموعة الشاي والمنبهات بمعدل تضخم قدره (٠,٢٢).

اختتام الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل المحاسبين حول آلية العمل في برنامج النقد مقابل العمل

■ ،،المكلا / خاص

اختتمت بمقر الصندوق الاجتماعي فرع المكلا أمس فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتأهيل المحاسبين حول آلية العمل في برنامج النقد مقابل العمل بمشاركة ١٧ متدرباً على مدى ثلاثة أيام.

وفي اختتام الدورة أكد مدير الصندوق الاجتماعي للتنمية المهندس محمد محمد الديلمي أهمية إقامة مثل هذه الدورات الهادفة إلى تأهيل محاسبين استشاريين حول برنامج النقد مقابل العمل وخصوصا آلية العمل المحاسبية في البرنامج بما يسهم في زيادة عدد الطاقم الاستشاري للبرنامج لتغطية احتياجات البرنامج للمشاريع المقبلة للبرنامج المنتظر منه تقديم خدمات جليلة للمجتمعات الفقيرة وتخفيف معاناتها من الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد مؤخراً.

واستعرض المهندس الديلمي أهداف برنامج النقد مقابل العمل واتجاهاته في المرحلة القادمة خاصة بعد أن طالبت الجهات المانحة بالتوسع وتحديد مشاريع مجتمعية تسهم في توفير حياة كريمة للمستفيدين بعد أن حظي البرنامج في اليمن بثقة المانحين، وحث المشاركين في الدورة على الاستفادة القصوى من معطيات الدورة وتطبيقها في الواقع العملي.

٣٣مليار دولار حجم رأس المال اليمني المغترب والمستثمر في الخارج

■ ،،الثورة /عبدالله الخولاني

كشفت دراسة حكومية أن حجم رأس المال اليمني المغترب والمستثمر في الخارج بلغ أكثر من ٣٣ مليار دولار.

وأشارت الدراسة التي أعدها وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السابق ووزير الدولة الحالي شايف عزي صغير ،إلى أنها تتبعت المال اليمني المهاجر لتصل إلى نتيجة مفادها أن العدد الحالي للمغتربين اليمنيين بلغ ٦ ملايين مهاجر يتوزعون على أكثر من ٥٥ دولة في مختلف أنحاء العالم.

ولفتت الدراسة التي جاءت بعنوان "تنظيم هجرة العمالة اليمنية الى الخارج ودور المغترب في التشغيل المحلي" إلى أن المملكة العربية السعودية سجلت المرتبة الأولى من حيث عدد المغتربين اليمنيين بنحو مليون و٣١٧ ألف مغترب ،منهم ٣١٥ رجل أعمال و١٤٤ من أصحاب الكفاءات العلمية ويتوزعون على ١٥ جالية في مختلف مدن المملكة.

ووفقا للدراسة فإن عدد أبناء الجالية اليمنية في الإمارات يبلغ نحو ٧٠ ألف مغترب منهم ٧٠ رجل أعمال و٧٤ من ذوي الكفاءات العلمية ،وفي قطر ١١ ألفا منهم ٤ رجال أعمال و٧ من ذوي الكفاءات العلمية ،وبلغ عددهم في البحرين ١٠ آلاف وفي الكويت أكثر من ٧ آلاف و٦٥٦ مغترباً بينهم ٨ رجال أعمال و١٥ من أصحاب الكفاءات العلمية.

وبينت الدراسة ضعف قدرات الجهات المختصة في الحكومة والقطاع الخاص فيخلق العلاقات والتواصل المطلوب وإيجاد شراكات مع قطاع المغتربين لاستقطاب القوى العاملة إلى مراكز تواجدهم وتشغيلهم فضلا عن عدم الاستفادة من أكبر البيوت المالية والشخصيات السياسية في ماليزيا واندونيسيا والذين هم من أصل يمني.

وأوضحت الدراسة أن حجم المشاريع والاستثمارات التي نفذها المغتربون اليمنيون في اليمن بلغ فقط ٥ مليارات دولار ووفرت فرص عمل لـ١٥ألف مواطن يمني.

اقتصاد السوق الاجتماعي

4-1

حان الوقت في اليمن لتغيير فلسفة ومنهج العمل الاقتصادي

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

كنت قد تساءلت في مقالة سابقة نشرت في صحيفة "الثورة" عدد ٥ أغسطس ٢٠١٢م بعنوان "أين الاقتصاد في بحر السياسة الثائر؟"، حول أوان أن تكون القرارات المتعلقة بمواردنا ومعيشتنا اقتصادية وليست سياسية أو نفعية. وأكدت في ذات المقالة وفي غيرها اننا في أمس الحاجة لتضمين الحوار الوطني القادم محوراً للقضايا الاقتصادية والتي لا تقل شأناً عن أخواتها السياسية، وكذلك النص على الأسس والمبادئ العامة الموجهة والحاكمة لاقتصادنا في الدستور الجديد الذي يجب أن يتجاوز فلسفة اقتصاد السوق الحر الحالية إلى اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يوازن ويحافظ على المبادرات الفردية لاقتصاد السوق من ناحية ويؤكد على المسئوليات والتكافل الاجتماعي للفاعلين في الاقتصاد من ناحية أخرى، ضماناً للعدالة الاجتماعية. وفي هذه المقالة أكرر الدعوة لكافة الفاعليات المجتمعية وخاصة الأحزاب السياسية إلى أن تستفيد من الفرصة التاريخية المتاحة حالياً، لها فردياً وللوطن مجتمعاً، وتعمل على مراجعة وتطوير توجهاتها السياسية والاقتصادية بما يتواءم مع المرحلة والأحداث التي تستدعي تطوراً حقيقياً وليس لفظياً، يوفر القدرة على الاستمرار في الساحة السياسية بنفس جديد وعمق أصيل يتجاوز النزاعات القائمة والتي كشفت عن نفسها في عصبيات ومناطقية مقيتة وفكر ضيق، لا يرقى أيّ منهما للتعبير عن مشروع وطني عصري بعكس ما تدعيه تلك الأحزاب.

وسأتناول في سلسلة مقالات – قد تكون جافة بطبيعة موضوعها – مبررات الحاجة لفلسفة ورؤية اقتصادية جديدة تلبي متطلبات المرحلة القادمة وخاصة دعوات التغيير وتحقيق الكرامة الإنسانية، وكذلك مناقشة مزايا فلسفة أو منهج اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقاته الناجحة، وصولاً إلى إمكانية تبنيه في اليمن ومتطلبات العمل به بعيداً عن مجرد التقليد أو المحاكاة. وأبدأ هذه المقالة الأولى ببيان فشل السياسات الاقتصادية طوال أكثر من ١٥ سنة في وضع أسس لاقتصاد متنوع وديناميكي نتيجة العجز في التغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجه مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. فقد أشارت الدراسات والتقارير العديدة حول أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة الممتدة منذ تبني الدولة فلسفة اقتصاد السوق الحر (الليبرالي) في عام ١٩٩٥م بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات الدولية وبقية الجهات المانحة، والذي تُرجم في برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، أشارت إلى تواضع ذلك الأداء بصورة عامة وعدم تحقيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي استهدفها البرنامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية. لقد تم تبني ذلك التحول نحو اقتصاد السوق الحر في ظل ظروف وعوامل غير مستقرة أدت إلى الابتعاد عن العمل المنهجي والمخطط وأضفت على عملية التحول قدراً من الانتقائية في القرارات والسياسات والاجراءات. لذلك، ورغم مرور هذه الفترة الطويلة منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية في اليمن، إلا أن الاقتصاد الوطني ما زال يتصف بتدني النمو وضعف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والذي يتضح من مؤشرات الميزانية العامة والميزان التجاري وقصور السياسات الاقتصادية في التعامل مع التضخم والتراجع المستمر في سعر الصرف، بالإضافة إلى تحيز السياسات الاقتصادية ضد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية مما أدى إلى تضاعف مستويات الفقر وتنامي أعداد العاطلين عن العمل بشكل متسارع ومنهم نسبة كبيرة من المتعلمين.

كذلك، مع تنامي التحديات والصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجه الدولة والمجتمع في اليمن وعجز الدولة بمواردها عن تزويد الفقراء بالخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة الأساسية، تثور تساؤلات حول دور الدولة ووظيفتها بل ومشروعيتها، خاصة مع استمرار تزايد السكان ونمو الطلب على كافة الخدمات العامة. وبالتالي، يصبح النهوض بالتعليم ونوعيته وتوفير الرعاية الصحية وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي قضايا ذات أهمية بالغة كسياسة عامة للدولة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك توفير متطلبات النمو الاقتصادي. لقد اشتدت الحاجة والضغوط في السنوات الأخيرة لمراجعة السياسات الحكومية والبحث عن بدائل تحرك عجلة الاقتصاد وتخفف من المعاناة، إلا أن الحكومات المتعاقبة لم تملك قرارها واستمرت تجاري الأحداث والتطورات أمام تفاقم واضح للتحديات والصعوبات التي تواجه البلاد.

لقد أجمعت الفعاليات اليمنية التي تناولت في الفترة الأخيرة فلسفة وسياسات اقتصاد السوق الحر على أن دور الدولة في اليمن يجب أن يتعزز في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وتحديداً نحو تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، ولتستعيد الدولة دورها في مجالات تخلت عنها في السابق. كما رأت أن على الدولة أن تكون معنية وبشكل مباشر بإقامة البنى التحتية والإشراف على توفير السلع والخدمات العامة وقيادة جهود العلم والتقانة، وخاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً داخل البلاد وخارجها.

ويتطلب هذا التغيير والدور الجديد للدولة البحث عن إطار نظري تستند إليه يتجاوز النظريات والمناهج المطبقة حالياً، ومن ثم وضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعادة صياغة مجمل السياسات وحدود تدخلات الدولة وسن القوانين والنظم وتحديد علاقاتها مع المواطنين. ويجب أن تدفع الدولة بالنشاط الاقتصادي من خلال إعطاء حيز واسع للقطاع الخاص وتعزيز إمكانيات المؤسسات والأفراد وكذلك المسؤولية الذاتية للمواطنين في النشاط الاقتصادي دون أن تغيب كلية عنه، مع تفويض بعض الرقابة لمنظمات المجتمع المدني. إذاً، يكمن جوهر التغيير والتحول في البحث عن التنظيم المناسب للنشاط الاقتصادي والادارة الفعالة، ومن ثم تطبيق هذا التنظيم وتحديد الأهداف والمستفيد.

وفي هذا الاتجاه، لا يجب أن نسير بمعزل عن تجارب هامة وناجحة في أكثر من دولة، كما لا نحتاج إلى إعادة اختراع العجلة، بل علينا النظر حولنا وإلى النماذج الناجحة في تجارب الدول المختلفة والاستفادة من الدروس التي اعتمدت النهج الواقعي، ومنها اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يمكن أن يصبح خياراً أمثل للسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوفيق بين اقتصاد السوق الحر والتدخل الحكومي المنظم المستند على شراكة مع المجتمع، وبما يتضمنه هذا النموذج من أسس وعناصر تلبي دعوات التغيير المنشود خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

ودون أدنى شك، فإن نجاح أية سياسات جديدة يتطلب رؤية تنموية ناضجة يتم تصميمها بما يلائم ظروف البلاد وواقعها الاجتماعي والثقافي وبيئة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تحفيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص والتشاركي للمجتمع المدني. ويجب أن يكون دور الدولة مرناً ومتغيراً وفقاً لكل حالة ومرحلة يمر بها الاقتصاد، وفي ضوء التطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تتطلب مراجعة مستمرة للسياسات ودون الإخلال بالأسس والمرتكزات التي تتبناها الدولة، بما في ذلك الشراكة الثلاثية بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وخاصة نقابات العمال، لتتضافر الجهود لرسم ملامح التحول الاقتصادي وتحقيق تطور حقيقي ينعكس في نمو اقتصادي مضطرد وتحسين مستمر لمعيشة المواطن وتوفير فرص العمل.

إن فشل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري المدعوم باقتصاد السوق الحر لا يعني بالضرورة سقوط ذلك المنهج بكليته، وإنما يحتمل تفسير ذلك الفشل بمجموعة عوامل أو بعض منها، على سبيل المثال عدم الجدية في تطبيق برنامج الإصلاح واستخدامه كورقة مساومة مع المجتمع الدولي، أو عدم التطبيق الكامل لبرنامج الإصلاح وانتقاء مكوناته السهلة والتهرب من الخوض في الإجراءات اللازمة لتحقيق هيكلة الاقتصاد الوطني خوفاً من ردة الفعل الشعبية. كما تؤدي هشاشة الاقتصاد الوطني وتركز هياكل أسواقه وخاصة السلع الأساسية بما يعزز الاحتكارات، وكذلك ضعف الدور الرقابي للدولة وتدني وعي المستهلك وغيرها إلى عدم إمكانية تفعيل آلية السوق وسيادة المستهلك في اقتصاد السوق الحر كما هو سائد في الدول المتقدمة، وبالتالي فإن التطبيقات والسياسات التي تنجح في الدول الغربية أو الصاعدة قد لا تتوفر لها ظروف وأسباب النجاح في دولنا في الوقت الراهن، وهي مسألة بحاجة إلى قدر من الإمعان والنظر.